بلغت الإيرادات التشغيلية 9.6 مليون دينار وبلغ صافي الربح 7.5 مليون دينار

الشركة الوطنية العقارية تعلن عن نتائج النصف الأول من 2017

أعلنت الشركة الوطنية العقارية، وهي إحدى الشركات العقارية الرائدة في المنطقة والتي تعمل حالياً على تطوير مشاريع بقيمة إجمالية تتجاوز ملياري دولار أمريكي في مصر والإمارات العربية المتحدة وغيرها من الأسواق، عن نتائجها المالية للنصف الأول من عام 2017.

وفيما يخص نتائج الشركة وتطلعاتها، صّرح الرئيس التنفيذي للشركة الوطنية العقارية، سميع الدين صدّيقي قائلاً: "يسرنا أن نعلن عن أنّ النتائج المالية للشركة للنصف الأول من عام 2017 قد حققت توقعات الإدارة وجاءت متماشيةً مع خطة الأعمال الموضوعة، في حين أثبتت كل من المحفظة العقارية للشركة والمشاريع التطويرية للشركة في جميع أنحاء المنطقة متانتهما وأظهرت قدرتهما على خلق فرص نمو مستقبلية من شأنها تحقيق تدفقات ثابتة ومتنامية من الإيرادات."

وأضاف صدّيقي: "في مصر، يواصل الاقتصاد التحسن مما أثر إيجابياً على أداء الشركة على الصعيد التشغيلي هناك. فقد حقّق مشروع "جراند هايتس" السكني البالغ مساحته 3.8 مليون متر مربع تقدماً ملحوظاً، إذ قمنا حتى الآن ببيع 961 وحدة سكنية بقيمة مبيعات إجمالية تبلغ 3.2 مليار جنيه منذُ بدء المشروع وتم تسليم 146 وحدة للعملاء حتى 30 يونيو 2017.

وتواصل المشاريع المدرة للدخل التي تديرها الشركة في الكويت والأردن تحقيق أداء جيد. فقد حققّت محفظة العقارات التجارية والتجزئة في الكويت إيرادات تأجيرية بلغت 5.4 مليون دينار كويتي وحصلّت على عدة تجديدات لعقود تأجير رئيسية. فيما ارتفعت إيرادات الشركة في لبنان بشكل ملحوظ بنحو 1.6 مليون دينار كويتيً في النصف الأول من عام 2017 نتيجةً لارتفاع مبيعات مشاريع الشركة هناك.

أما في أبوظبي، تحقّق الشركة تقدماً ملحوظاً في تطوير مشروع "ريم مول" وهو مشروع ترفيهي وتسويقي ضخم بمساحة مليوني قدم مربع. فقد قمنا بتوقيع اتفاقيات تأجير جديدة مع كبرى مجموعات التجزئة في المنطقة مثل مجموعة "لاندمارك" و"مجموعة دبي القابضة" وشركة "ماجد الفطيم للمشاريع" وغيرها الكثير. كما أنّ مشروع "ريم مول" يضم أكثر من 450 متجراً و85 مطعماً، وهايبر ماركت ضخم، وأماكن ترفيهية مخصّصة للعائلات بما في ذلك أكبر حديقة ملاهي ثلجية داخلية في العالم."

وختم صدّيقي كلمته قائلاً: "تبقى توقعاتنا إيجابية لتحقيق تقدّم ملحوظ في الأسواق الأساسية خلال الفترة المتبقية من العام 2017."

سميع الدين صدّيقي

الدينار الكويتي يتراجع أمام الدولار و5 عملات عربية

تراجع الدينار الكويتي خلال تداولات امس الثلاثاء، أمام الدولار الأمريكي و5 عملات عربية بنسبة 0.08%.

وبلغ سعر صرف العملة المحلية أمام الدولار 301.85 فلس، و80.6 فلس أمام الريال السعودي، بينما سجل أمام الدينار البحريني 802.79 فلس.

وتراجع الدينار أمام الدرهم الإماراتي إلى 82.19 فلس، وبلغ 82.93 فلس أمام الريال القطري، و785.05 فلس أمام الريال العماني.

وفي المقابل ارتفعت عملة الكويت أمام 4 عملات أجنبية، حيث سجلت 355.7 فلس أمام اليورو بارتفاع 0.23%، وبلغ سعر صرفها أمام الجنيه الإسترليني 391.36 فلس بنمو 0.29%.

وسجلت العملة المحلية 2.74 فلس أمام الين الياباني بارتفاع 0.50%، وزادت أمام الفرنك السويسري 0.75% عند 310.12 فلس.

مجلس الاحتياط الفدرالي يستمر بتطبيق سياسة التشديد

الاقتصاد العالمي استقراراً في وتيرة نموه

سعر صرف العملة المحلية بلغ أمام الدولار 301.85 فلس

«جي إف إتش» تستكمل الاستحواذ على محافظ استثمارية بقيمة 1.2 مليار دولار

أعلنت مجموعة جي إف إتش المالية، عن استكمال الإستحواذ على محافظ استثمارية للبنى التحتية تقدر بـ1.2 مليار دولار أمريكي في أفريقيا والشرق الأوسط. يأتي هذا الاستحواذ في إطار الاستراتيجية الجديدة التي تنتهجها المجموعة والتي تم إقرارها خلال اجتماع الجمعية العمومية الغير عادية للمساهمين، الذي عقد في شهر مارس 2017، وعقب الحصول على الموافقات اللازمة من الجهات الرقابية المختصة. تم تمويل الاستحواذ من خلال زيادة رأس المال بقيمة 315 مليون دولار أمريكي، ما أدى إلى زيادة رأس المال الصادر والمدفوع لمجموعة جي إف إتش إلى 975 مليون دولار أمريكي. يذكر أن المحافظ الاستثمارية التي تم الاستحواذ عليها سوف تجعل مجموعة جي إف إتش من أبرز البنوك المالكة للأراضي(LAND BANK) ، وبمساحات تفوق 200مليون قدم مربع في كل من أفريقيا، دول الخليج العربيوالهند. تعليقا على هذا الاستحواذ، صرح السيد هشام الريس، الرئيس التنفيذي لمجموعة جي إف إتش المالية بقوله:"نحن سعداء باستكمال هذا الاستحواذ الذي يعد الأهم في تاريخ جي إف إتش وأحد أبرز مراحل استراتيجيتنا الجديدة، حيث أن هذا الاستحواذ سوف يضيف أحد الخطوط الرئيسية الاخرى لأنشطة أعمال مجموعة جي إف إتش(استثمارات البنية التحتية) التي تأتي بالإضافة إلى أنشطة الصيرفة الاستثمارية، الصيرفة التجارية والأنشطة العقارية. لقد استطعنا تأمين هذه المعاملة المتميزة لمساهمي مجموعة جي إف إتش بقيمة رائعة.

«VIVA» تطلق حملة «تحدي الرقم المميز» مع جوائز قيّمة

أعلنت شركة الاتصالات الكويتية VIVA، عن إطلاق حملة سحوبات "تحدي الرقم المميز" لمدة 90 يوماً من 19 يوليو ولغاية 16 أكتوبر 2017.

وتقدّم هذه الخدمة التفاعلية من VIVA لعملائها فرصة لربح جوائز قيّمة عن طريق السحب وهي: جائزة كبرى عبارة عن رقم مميز 56565656 قيمته 40 ألف دينار كويتي في نهاية السحب، 10 ليرات ذهب أسبوعياً وجهاز أيفون 7 لون ذهبي مع شريحة موبايل ذهبية شهرياً.

وتعتبر حملة "تحدي الرقم المميز" الثانية التي تطلقها VIVA، حيث لاقت الأولى نجاحاً مبهراً وإقبالاً كثيفاً من قبل العملاء، وكانت الجائزى الكبرى رقم مميز 56666665.

ويستطيع العملاء الاشتراك في هذه المسابقة عبر إرسال "إربح" إلى رقم 52600، والإجابة على الأسئلة مع تجربة مجانية لمدة يوم واحد، والاستمتاع بمعلومات يومية شيّقة ومفيدة.

لمكافحة قطع الغيار المقلدة وضمان سلامة العملاء

«نيسان البابطين» تطلق حملتها التوعوية «ثق فقط بالأفضل»

في إطار سعيها المستمر لتوعية العملاء بأهمية شراء قطع الغيار الأصلية، من أجل الحفاظ على سلامتهم وراحتهم، أعادت شركة عبدالمحسن عبد العزيز البابطين، الوكيل الوحيد المعتمد لسيارات نيسان وقطع الغيار الأصلية في دولة الكويت، إطلاق حملتها التوعوية، 'ثق فقطبالأفضل".

وتأتي هذه الحملة كجزء من مسؤولية "نيسان البابطين" لضمان الجودة، من خلال تعزيز السلامة والموثوقية على الطريق، وتهدف إلى رفع مستوى الوعي حول مخاطر استخدام قطع الغيار المقلدة وغير الأصلية المنتشرة في السوق الكويتي، خصوصاً وأن نسبة كبيرة من حوادث الطرق سببهااستخدام قطع الغيار الغير أصليةوهي آخذةفي الانتشار بقوة.وبينت الشركة أن القطع غير الأصلية،رغم أنها قد تبدو مشابهة في المظهر، إلا أن اداءاوجودتها يختلفان كلياً عن الأصلي وتؤثر بشكل سلبي على قيمة السيارة وسلامة العميل.

وتعكس حملة "ثق فقط بالأفضل" حرص شركة نيسان على ضمان وإطالة عمر المركبة واداءها وسلامتها، باعتبارها من العوامل الرئيسية التي تحرص عليها خلال عملية تصنيع قطع الغيار الأصلية.

و يعززانتشارنيسان الواسع في السوق الكويتيالتزامها بضمان الجودة وإظهار الآثار المترتبةمنمخاطر استخدام قطع الغيار المقلدة على جودة وعمر السيارة والأهم على سلامة وأمان العملاء.

وكجزء من حملة "ثق فقط بالأفضل"، نظمت "نيسان البابطين" ندوات تثقيفية لحماية وتعزيز سلامة العملاء، من خلال الجهود الشاملة في مجال العلاقات العامة،والحملات الإلكترونية عبر الإنترنت أو من خلال الندوات التعريفية بالتعاون مع إدارة المرور والإدارة العامة للجمارك.

وتسعى الشركة بشكل متواصل إلى ضمان وصول جميع عملاؤها إلى مراكز الخدمة ومنافذ البيع المعتمدة، من خلال امتلاكها أكبر شبكة محلية لخدمة ما بعد البيع وقطع الغيار، عبر 9 مراكز خدمة و14 منفذألبيع قطع الغيار الأصلية ، لتكون على مقربة من جميع عملاؤها في جميع المناطق.

استقرار معدل التضخم في بريطانيا خلال يوليو

استقرار التضخم في بريطانيا

استقر معدل التضخم في المملكة المتحدة خلال الشهر الماضي؛ بفعل استمرار التراجع في أسعار وقود السيارات.

وكشفت بيانات صادرة عن هيئة الإحصاءات الوطنية، امس الثلاثاء، أن مؤشر أسعار المستهلكين في المملكة المتحدة سجل 2.6% في شهر يوليو، على أساس سنوي، وهي نفس مستويات يونيو السابق له.

وكانت توقعات المحللين قد أشارت إلى أن معدل التضخم سيسجل نمواً بنحو 2.7% خلال شهر يوليو.

وعلى مستوى التضخم الأساسي الذي يستثني أسعار الغذاء والطاقة، فاستقر عند 2.4%، وتسببت أسعار الوقود في تراجع معدل التضخم حيث انخفضت بنحو 1.3% على أساس شهري.

وبحلول الساعة 9:40 صباحاً بتوقيت جرينتش، تراجع الجنيه الإسترليني أمام الدولار بنحو 0.3% إلى 1.2923 دولار.

الذهب يتراجع ويفقد 10 دولارات

انخفض سعر الذهب خلال تداولات امس الثلاثاء، فاقداً 10 دولارات من قيمته، مع ارتفاع أسواق الأسهم وتعافي الدولار.

وبحلول الساعة 9:10 صباحاً بتوقيت جرينتش، تراجع سعر العقود الآجلة للذهب بنحو 0.9% إلى 1282.3 دولار للأوقية.

كما انخفض سعر التسليم الفوري للمعدن الأصفر عند 1275 دولار للأوقية بنسبة 0.6%.

وابتعدت تعاملات المستثمرين عن أسواق الملاذ الآمن، مع اتجاهها نحو أسواق الأسهم والدولار الأمريكي؛ نتيجة تراجع المخاوف الجيوسياسية.

وبالفعل ارتفع الدولار الأمريكي أمام العملات الرئيسية خلال تعاملات اليوم، كما أنهت الأسهم اليابانية تداولاتها على ارتفاع، وصعدت مؤشرات الأسهم الأوروبية في المستهل.

البنوك المركزية تستعد لاتخاذ تحركات مماثلة ولكن بعد فترة ليست بقريبة

الاقتصاد الأميركي لا يزال محرّكاً للاقتصاد العالمي وجزءاً من سَير وتيرة النمو

◆ الانخفاض في أسعار الفائدة استمر في دعم انتعاش الأسهم وتيسير الأوضاع المالية

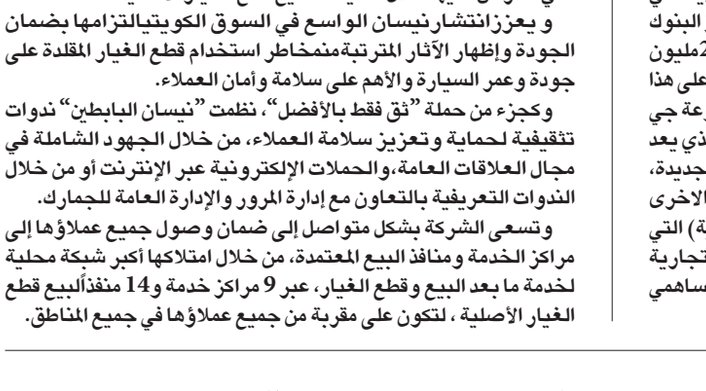

أسواق الأسهم

نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي

قال تقرير البنك الوطني الصادر امس الثلاثاء يشهد الاقتصاد العالمي حالياً استقراراً في وتيرة نموه فيما يستمر مجلس الاحتياط الفدرالي في تطبيق سياسة التشديد.كما تستعد البنوك المركزية الأخرى أيضاًلاتخاذ تحركات مماثلة، ولكن بعد فترة ليست بقريبة. وفيما يخص أسواق النفط، تعمل منظمة أوبك جاهدة لتحقيق توازن في الأسواق، بينما تظهر على إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب بوادر واضحة منالتخبّط.وفي ظل تلك التطورات تظهر التساؤلات حول ردة فعل الأسواق، إذ يبدولحسن الحظ أنها تستجيب لتلك التطورات بشكل جيد جداً. إذ واصلت أسواق الأسهم ارتفاعها في يوليو وكانت الوحيدة بين أسواق الأصول التي جاء أداؤها مواكباً للتوقعات. وقد سجلت أسواق الأسهم الأميركية ارتفاعات تاريخية (تجاز مؤشر داو جونز 22،000 نقطة) نتيجة قوة أرباح الشركات وثبات معدل نمو الإقتصاد والتضييق التدريجي من قبل مجلس الاحتياط الفدرالي بالإضافة إلى التقليل من الضوابط وإصلاح محتمل في الضرائب.

وشهدت أسواق الأسهم الأوروبية والناشئة ارتفاعات مماثلة. إذ لا يزال الاقتصاد الأميركي محرّكاً أساسياً للاقتصاد العالمي وجزءاً مهماً لا يتجزأ من سَير وتيرة النمو لجميع الاقتصادات الضخمة التي يبدو أنها تسير في اتجاه مماثل نحو الاعتدال أو الاستقرار. وقد اقترب نمو اقتصاد منطقة اليورو من نمو الاقتصاد الأميركي في العام الماضي للمرة لأولى منذ العام 2011(نومنطقة اليورو 1.7%مقابل نمو أميركي 1.5%).كما شهد نموهما تقارباً شديداً في النصف الأول من 2017 عند مستوى 2.0%.

وتوقع صندوق النقد الدولي في تقريره الصادر حديثاً لشهر يوليو بشأن توقعات الاقتصاد العالمي حفاظ النمو العالمي على مستوى 3.5% و3.6% في 2017 و2018 على التوالي. كما خفض صندوق النقد في تقريره نمو الاقتصاد الأميركي (2.1%، 2.1%) بينما رفع نمو الاقتصاد الأوروبي (1.9%، 1.7%) ونمو الاقتصاد الصيني (6.7%، 6.4%).

جاء أداء الأسهم هذا العام جيداً بصورة فاقت التوقعات. فقد ارتفعت الأسهم الأميركية بنسبة تجاوزت 10% منذ بداية السنة المالية (مؤشر أس أندبي 500) كما ارتفعت الأسهم الأوروبية بواقع 5% بالعملة المحلية (اليورو وبنسبة أعلى بكثير بالدولار الأميركي). وارتفعت الأسهم في الأسواق الناشئة بواقع 23% منذ بداية السنة المالية (مؤشر أم أس سي أي للأسواق الناشئة) بينما تراجعت أسواق الأسهم الخليجية في النصف الأول من العام 2017 (مؤشر أم أس سي أي لأسواق دول مجلس التعاون الخليجي 0.6%+).

ومن جانب آخر، لم يخلو هذا العام من بعض المفاجآت التي ساهمت في زيادة الانتعاش في الثقة وفي أداء الأسهم، كتراجع التضخم الذي يعني أن مجلس الاحتياط الفدرالي ليس بحاجة لاتخاذ سياسة متشددة فيما يخص رفع الأسعار، وأن بإمكان البنك الأوروبي المركزي المماطلة في تشديد سياساته المالية، بالإضافة إلى إزاحة بعض الضغوطات عن بنك إنجلترا المركزي واستمرار حاجة بنك اليابان المركزي في ضخ السيولة دون توقف.

استمرالانخفاض في أسعارالفائدة وتوفرالسيولة في دعم انتعاش الأسهم. إذ تيسرت الأوضاع المالية وفقاً لبعض المقاييس، حتى في أميركا في ظل رفع الفائدة من قبل مجلس الاحتياط. حيث تراجعت العوائد على أوراق الخزينة الأميركية لفترة العشر سنوات بواقع 20 نقطة أساس خلال العام (حينما رفع مجلس الاحتياط أسعار الفائدة). وتراجع الدولار بنحو أكثر من 10% مقابل اليورو وغيره من العملات. تجدر الإشارة إلى أن هذه التطورات تتشابه إلى حد ما والغموض الذي أحاط موضوع السندات في العام 2005 عندما كان مجلس الاحتياط تحت رئاسة آلان غرينسبان، وبالأخص حينما تراجعت كل من العوائد على السندات طويلة الأجل والدولار بينما ارتفعت الأسهم، في الوقت الذي اتخذ مجلس الاحتياط فيه سياسة متشددة. ويعزى ذلك جزئياً إلى عملية شراء ضخمة لأوراق الخزينة الأميركية من قبل الصين. وقد رفع مجلس الاحتياط الفائدة على الأموال الفيدرالية بواقع 425 نقطة أساس خلال الفترة من العام 2004 حتى 2006إلا أن العوائد علىأوراق الخزينة الأميركية لفترة العشر سنوات لم ترتفع بأكثر من 30 نقطة أساس.

التضخم العالمي

وبالحديث عن آلان غرينسبان فقد ظهر مؤخراً ليحذّر من حدوث فقاعة في السندات بدلاً من فقاعة الأسهم لتشغل حديث الأسواق حالياً. إذ أعرب غرينسبان عن قلقه من أن الارتفاع المستمر في الفائدة (أو نهاية فقاعة في السندات) قد يؤثر على أسواق الأسهم. ولم يحدد غريسنبان الوقت الذي قد يظهر فيه ذلك، ولكنه حذّر بشأن حدوث ذلك بصورة تصاعدية سريعة كما هو معروف عن الأسواق والفقاعات.

ولكن تلك التحذيرات ليست بجديدة على الأسواق، فقد استمرت بالظهور حول الأسهم والسندات على السواء، وما زالت،وذلك منذ العام 2008. صحيح أن أسعار الفائدة بلغت أقل مستوياتها وأنها ساهمت باستبعاد ارتفاع التضخم، إلا أن حدوث ما يحذّر منه غرينسبان غير محتمل ومستبعد على المدى المتوسط. وقد ساهمت البنوك المركزية من خلال شرائها بكثرة للسندات في دعم أسواق السندات عالمياً وانخفاض الفائدة بصورة كبيرة. ويستعد مجلس الاحتياط حالياً لبيع بعض أصوله في سبتمبر المقبل على الأرجح ولكن بصورة بطيئة مبدئياً، بينما يستمر كل من البنك الأوروبي المركزي وبنك اليابان المركزي بالقيام في عمليات الشراء. حيث يبدو أن تحذيرات غرينسبان سابقة لأوانها في ظل بدء جميع البنوك المركزية الرئيسية في عمليات البيع بالوقت نفسه وبمبالغ ضخمة، لا سيما حين الأخذ بعين الاعتبار أن البنوك المركزية لطالما كانت (منذ العام 2008) شديدة الحذر في تحركاتها. إذ لطالما أرفقت البنوك المركزية مع تصريحاتها بشأن اي تحرك للتضييق النقدي عبارات تؤكد أنه قد تتراجع فيحالكان لها نتائج غير مرغوبة.

وطرأت بعض المفاجآت أيضاً فيما يخص الدولار وأسعار النفط، اللذين ساهما أيضاً في انتعاش الأسهم. فقد شهد كل من الدولار وأسعار النفط تراجعاً بصورة على عكس ما أجمعت عليه التوقعات، ما ساهم في زيادة إنعاش الثقة في أسواق الأسهم. حيث يمثل الدولار مصدّاً جيداً للصادرات الأميركية والشركات التي تمتلك معظمها أشغالاً في الخارج. كما ينظر إلى الدولار أيضاً على أنه يساهم في حماية الأسواق الناشئة من التدفقات الخارجية. أما فيما يخص تراجع أسعار النفط في النصف الأول من 2017، فإنه قد ساهم في دعم التراجع في التضخم (تراجع الفائدة) ودعم نمو الواردات النفطية.

يبدو حتى الآن أن العوامل التي طرأت مؤخراً، سواء المتوقع منها أو غير المتوقع، قد جاءت في صالح أسواق الأسهم بشكل كبير وساهمت في دعم استقرار أسعار الفائدة، على الأقل فيما يتعلق بالأوراق طويلة الأجل. وقد لوّح مجلس الاحتياط الفدرالي مؤخراً بالبدء بالتخفيف من ميزانيته العمومية الضخمة في سبتمبر، مبدئياً بواقع 10 مليارات دولار على أساس شهري، ومن ثم على أساس ربع سنوي، ما يعني أن الميزانية التي تقدر حالياً ب نحو4.3 تريليون دولار ستتراجع على مدى ثلاث سنوات إلى 2.9 تريليون دولار، وستبقى رغم ذلك أكبر من مستواها قبل الأزمة المالية في العام 2008 بثلاثة أضعاف.ولا يزال البنك الأوروبي المركزي يقوم بعمليات شراء مع التلويح بأنه قد يبطئ وتيرة الشراء في العام القادم (حالياً 60 مليار يورو شهرياً). ولا توجد أي مؤشرات بأن بنك اليابان المركزي يعتزم إنهاء عمليات الشراء للسندات الحكومية، ما يعني أن تحذير غرينسبان ليس بالأمر البعيد. ولكن لن تستجيب الأسواق لتلك التحذيرات إلا عندما تظهر الضغوطات التضخمية في البيانات أو عندما تقوم البنوك المركزية ببيع أصولها بكميات كبيرة.